IRAQI Academic Scientific Journals

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science (2026) 16 (1): 705-714

UKJAES

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

ISSN:2222-2995 E-ISSN:3079-3521
University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

Daoud Saraa Salem, Mohamed Laila Abdel Karim & Mohamed Jamal Hadash. Measuring, analyzing, and predicting financial crises in Türkiye using the VAR model for the period 2010-2038. ***University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science*** **(2026) 16 (1):705-714.**

Measuring, analyzing, and predicting financial crises in Türkiye using the VAR model for the period 2010-2038

Saraa Salem Daoud [1], Laila Abdel Karim Mohamed [2], Jamal Hadash Mohamed.[3]

[1,2] *University of Mosul / College of Administration and Economics, Mosul, Iraq*
[3] *University of Tikrit / College of Administration and Economics, Tikrit, Iraq*

[1] Saraa_salem@uomosul.edu.iq, [2] Layla_abdulkarem@uomosul.edu.iq, [3] Jamal55@tu.edu.iq

Abstract: This research aims to measure and analyze the financial crises that the Turkish economy faced during the period 2010-2038, focusing on the most important macroeconomic and microeconomic variables that contributed to these crises. The research addresses the development of Turkish economic indicators such as gross domestic product, inflation rate, unemployment, external debt, and exchange rate, while providing an in-depth analysis of the impact of these factors on financial stability. The research relies on a quantitative analytical approach based on available economic data, employing financial forecasting techniques, such as artificial neural networks, to anticipate future trends in the Turkish economy until 2038. The importance of this research lies in providing a comprehensive understanding of the dynamics of the Turkish economy, which helps in developing effective economic strategies to avoid future crises and enhance financial stability. The research reached several conclusions, the most important of which is that the Turkish economy has been significantly affected by recurring financial crises, which have led to exchange rate fluctuations, high inflation rates, and increased external debt. Therefore, the study recommends adopting a sustainable financial strategy that includes reducing reliance on external debt and achieving a balance in the general budget.

Keywords: Turkish economy, financial crises, exchange rate, external debt, financial forecasting, VAR model.

قياس وتحليل الازمات المالية في تركيا والتنبؤ بها باستخدام نموذج VAR للفترة ٢٠١٠-٢٠٣٨

أ.م.د. سراء سالم داؤد [١]، أ.م.د. ليلى عبدالكريم محمد [٢]، أ.د. جمال هداش محمد [٣]

[١،٢] *جامعة الموصل /كلية الإدارة والاقتصاد، الموصل، العراق*
[٣] *جامعة تكريت /كلية الإدارة والاقتصاد، تكريت، العراق*

IRAQI Academic Scientific Journals

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science (2026) 16 (1): 705-714

[1] Saraa_salem@uomosul.edu.iq, [2] Layla_abdulkarem@uomosul.edu.iq, [3] Jamal55@tu.edu.iq

المستخلص: يهدف هذا البحث إلى قياس وتحليل الأزمات المالية التي واجهت الاقتصاد التركي خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٣٨، مع التركيز على اهم المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية التي ساهمت في حدوث هذه الأزمات، ويتناول البحث تطور مؤشرات الاقتصاد التركي مثل الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، البطالة، الديون الخارجية، وسعر الصرف، مع تقديم تحليل معمق لأثر هذه العوامل على الاستقرار المالي.

يعتمد البحث على المنهج الكمي التحليلي الذي يستند على البيانات الاقتصادية المتاحة، مع توظيف تقنيات التنبؤ المالي، مثل الشبكات العصبية الاصطناعية، لتحديد الاتجاهات المستقبلية للاقتصاد التركي حتى عام ٢٠٣٨. وتبرز أهمية هذا البحث في تقديم فهم شامل لديناميكيات الاقتصاد التركي، مما يساعد في وضع استراتيجيات اقتصادية فعالة لتجنب الأزمات المالية المستقبلية وتعزيز الاستقرار المالي، وقد خلص البحث الى العديد من الاستنتاجات اهمها تأثر الاقتصاد التركي بشكل كبير بالأزمات المالية المتكررة، مما أدى إلى تقلبات سعر الصرف وارتفاع معدلات التضخم وزيادة الديون الخارجية، وبذلك يوصي البحث الى اعتماد استراتيجية مالية مستدامة تشمل تقليل الاعتماد على الديون الخارجية وتحقيق توازن في الموازنة العامة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد التركي، الأزمات المالية، سعر الصرف، الديون الخارجية، التنبؤ المالي، نموذج VAR.

Corresponding Author: E-mail: Saraa_salem@uomosul.edu.iq

المقدمة

يعد الاقتصاد التركي واحداً من الاقتصادات الناشئة التي شهدت تحولات كبيرة خلال العقود الأخيرة، اذ تمكن من تحقيق معدلات نمو مرتفعة وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما ساهم في تنويع القطاعات الاقتصادية وتعزيز الإنتاجية. ومع ذلك، فإن هذا التوسع الاقتصادي السريع لم يكن خالياً من التحديات، إذ واجه الاقتصاد التركي عدة أزمات مالية نتيجة لعوامل متعددة، منها تذبذب سعر الصرف، ارتفاع حجم الديون الخارجية والداخلية، التغيرات في البيئة الاقتصادية العالمية. وتعتبر أزمة انهيار الليرة التركية أمام الدولار الأمريكي من أبرز الأزمات التي أثرت عليه ، اذ أدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف الديون الخارجية وزيادة أعباء خدمة الدين، مما تسبب في تراجع ثقة المستثمرين وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وبالنظر إلى الاتجاهات الاقتصادية الحديثة، فإن دراسة هذه المتغيرات وقياس وتحليل أثرها على الاقتصاد التركي يعد أمراً بالغ الأهمية لفهم الأسباب الكامنة وراء الأزمات المالية والتنبؤ بمسارها المستقبلي . اذ يسعى البحث إلى تحليل طبيعة الأزمات المالية التي مر بها الاقتصاد التركي خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٢، وتحديد العوامل الاقتصادية والمالية التي أسهمت في تفاقم هذه الأزمات، كما يسعى إلى التنبؤ بالأزمات المالية المستقبلية باستخدام نموذج VAR، مما يمكن صناع القرار من اتخاذ تدابير استباقية لمواجهتها.
في ضوء ما تقدم، قسم البحث الى عدة أجزاء تمثلت بالمنهجية والإطار النظري الذي تناول البيئة الاقتصادية الداخلية والخارجية للاقتصاد التركي وجذور الازمة ومن ثم الجانب التحليلي والاستنتاجات والتوصيات ومصادر البحث.

المبحث الأول / منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

يعاني الاقتصاد التركي من أزمات مالية متكررة تتمثل في تقلبات سعر الصرف، وارتفاع معدلات التضخم، وتزايد حجم الديون الخارجية، وهو ما انعكس على الأداء الاقتصادي العام، وفي هذا السياق، تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤلات التالية:

١. هل كانت الأزمات المالية التي شهدها الاقتصاد التركي أزمات فعلية وحقيقية؟
٢. هل تشير المؤشرات الاقتصادية الحالية إلى احتمالية تعرض الاقتصاد التركي لأزمات مالية مستقبلية غير متوقعة؟

ثانياً: أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من خلال النقاط التالية:

١. يتناول البحث إحدى المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي تواجه الاقتصاد التركي، والتي يمكن أن تؤثر على الاستقرار الاقتصادي الإقليمي والعالمي.
٢. يساهم في تحليل المشكلات المالية والاقتصادية والتنبؤ بها فضلاً عن مساعدة صناع القرار على وضع سياسات اقتصادية أكثر استدامة.
٣. تسليط الضوء على أسباب استمرار الأزمة الاقتصادية التركية منذ سنوات، مما يوفر قاعدة علمية لمقترحات وحلول فعالة يمكن أن تساعد في تجنب الأزمات المستقبلية.

ثالثاً: أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

١. دراسة المراحل التي مر بها الاقتصاد التركي خلال العقد الماضي.
٢. تحليل حجم التغيرات في المؤشرات الاقتصادية الكلية والجزئية، لا سيما خلال الفترة من ٢٠١٠ وحتى الوقت الحاضر.

٣. تحديد جذور الأزمات المالية في تركيا، ومحاولة التنبؤ بحدوث أزمات مستقبلية باستخدام نماذج تحليلية متقدمة مثل نموذج VAR.

رابعاً: فرضيات البحث

١. من الصعب السيطرة على الأسباب الحقيقية للأزمات المالية التي يواجها الاقتصاد التركي حالياً.
٢. تشير المؤشرات الاقتصادية الحالية إلى احتمالية تعرض الاقتصاد التركي لأزمات مالية غير متوقعة في المستقبل.

خامساً: منهج البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي الكمي الذي يستند إلى دراسة وتحليل البيانات الاقتصادية الخاصة بالاقتصاد التركي خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٣٨، وقد تم استخدام البيانات الإحصائية المستمدة من مصادر رسمية مثل البنك المركزي التركي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) ، وصندوق النقد الدولي(IMF) .

سادساً: أدوات التحليل المستخدمة

١. **تحليل الاتجاهات الاقتصادية** :يتم تحليل المؤشرات الاقتصادية الرئيسية مثل الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، البطالة، الديون الخارجية، وسعر الصرف، لتحديد مدى تأثيرها على الاقتصاد التركي.
٢. **النماذج الإحصائية** :سيتم استخدام نماذج قياسية مثل نموذج الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة ومدى تأثيرها على حدوث الأزمات المالية.
٣. **التنبؤ المالي باستخدام نموذج VAR :**تعتمد هذه التقنية على تحليل الأنماط السابقة للبيانات الاقتصادية وتوقع الاتجاهات المستقبلية بناءً على المتغيرات الاقتصادية المدروسة.

سابعاً: مصادر البيانات

١. البيانات الرسمية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الدولية والمحلية.
٢. الدراسات السابقة حول الاقتصاد التركي والأزمات المالية.
٣. التقارير الاقتصادية المنشورة من قبل البنك المركزي التركي وصندوق النقد الدولي.

ثامناً: حدود البحث

١. **الحدود الزمنية** :يغطي البحث الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢٥، مع توقعات تمتد حتى عام ٢٠٣٨ باستخدام تقنيات التنبؤ و نموذج VAR.
٢. **الحدود المكانية** :يركز البحث على الاقتصاد التركي فقط، دون التطرق إلى تأثيره على الاقتصاديات المجاورة.

المبحث الثاني: الجانب النظري

شهد الاقتصاد التركي خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين وحتى مطلع القرن الحادي والعشرين تحولاً ملحوظاً، وُصف بـ"المعجزة الاقتصادية"، وذلك بفضل السياسات الاقتصادية التي تم تبنيها، والتي أدت إلى انخفاض معدلات التضخم والبطالة، وتحسن كبير في متوسط دخل الفرد، فضلًا عن تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، مما عزز من مكانة الاقتصاد التركي بين الاقتصادات العالمية الناشئة وفيما يلي توضيح لذلك (OECD, 2020, 15) .

أولاً: البيئة الاقتصادية الداخلية للاقتصاد التركي

واجه الاقتصاد التركي أزمة مالية حادة عام ٢٠٠١، تمثلت في ارتفاع معدلات العجز في الموازنة العامة، وتزايد الدين الخارجي، إضافة إلى مشكلات هيكلية في القطاع المصرفي، وانخفاض احتياطي النقد الأجنبي، مما أدى إلى تفاقم معدلات البطالة والتضخم. وقد تسببت هذه الأزمة في هروب رؤوس الأموال إلى الخارج وتوقف العديد من الاستثمارات وإغلاق عدد كبير من الشركات والمصانع .(The Banks Association of Turkey, 2009, 12)وكان السبب الرئيسي وراء هذه الأزمة هو التقلبات السياسية الداخلية، وانهيار الأسواق المالية، وارتفاع حجم القروض المتعثرة الناجمة عن تمويل مشروعات لم يتم إنجازها (خولي، ٢٠١١، ٢٣).

وفي الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٥، نفذت الحكومة التركية إصلاحات اقتصادية جذرية استجابة لتوصيات صندوق النقد الدولي، تضمنت تبني سياسات تقشفية صارمة للحد من الإنفاق الحكومي، مما انعكس إيجاباً على خفض معدلات التضخم، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام. كما شهدت هذه الفترة تدفقات كبيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما ساهم في خلق فرص عمل جديدة وتقليل معدلات البطالة، إضافة إلى تعزيز الإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية (محمد، ٢٠١٤، ٥٩-٦٠).

وفي عام ٢٠٠٥، تم إطلاق العملة التركية الجديدة، مما ساعد في تعزيز قيمة الليرة التركية واستقرارها، وهو ما انعكس إيجابياً على البيئة الاقتصادية. وخلال هذه الفترة، سجل الاقتصاد التركي نمواً ملحوظاً، اذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من ٣٠٠ مليار دولار في ٢٠٠١ إلى نحو ٧٥٠ مليار دولار في ٢٠٠٨، وارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من ٣٣٠٠ دولار إلى أكثر من ١٠ آلاف دولار (World Bank, 2019, 34) (محمد، ٢٠١٤، ٦٠-٦١) .

ومع اندلاع الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، تأثر الاقتصاد التركي كغيره من الاقتصادات، إلا أنه استطاع اتخاذ إجراءات تصحيحية رئيسية، شملت التحول من نظام سعر الصرف الثابت إلى سعر الصرف المرن، وتعزيز الاعتماد على القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية، وإدخال إصلاحات قانونية جديدة لتشجيع بيئة الأعمال والاستثمار. كما بذلت جهود كبيرة لتقليل معدلات البطالة والتضخم خلال هذه الفترة (خولي، ٢٠١١، ٢٣-٢٨) ، (IMF,2020,45).

وفي الفترة الممتدة من ٢٠١٠-٢٠١٥، واصل الاقتصاد التركي تحقيق نمو ملحوظ، اذ زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير، وتم تنفيذ مشروعات اقتصادية كبرى، مما عزز من مكانة تركيا كسوق استثماري جذاب على المستوى الدولي (الشاغل ووهيب، ٢٠٢٢، ١٤٠)،

كما أشارت تقارير اقتصادية حديثة إلى أن الاقتصاد التركي احتفظ بجاذبيته للاستثمارات الأجنبية عبر تبني مبادرات حكومية داعمة لقطاعات الصناعة

(EY Turkey Investment Report, 2023, 22) (UNCTAD, 2022, 98).

ثانياً: البيئة الخارجية للاقتصاد التركي

اتبعت تركيا سياسة اقتصادية متعددة الابعاد والطرق المكملة والمتممة مع الدول الخارجية مع(الولايات المتحدة، روسيا، الدول الاوربية من خلال محاولة الانضمام الى الاتحاد الأوربي، الدول العربية والصين) ، اذ تم عقد اتفاقيات وشراكات اقتصادية وخاصة مع روسيا والصين في مجال البنى التحتية (الطاقة، السكك الحديدية، المطارات، السفن ...وغيرها). وقد تشبهت سياستها الخارجية بالمباريات بين الاستقرار الداخلي والتوازن الخارجي مع الدول الإقليمية ودول شرق أوسط وحاولت بمساومة مستمرة بين كلا الطرفين للوصول الى نقاط جوهرية لتحقيق أهدافها، كما ان النظام الاقتصادي في تركيا بدأ بالتحول منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي نحو الاقتصاد الحر من خلال الإصلاحات الاقتصادية والمالية وعملية الخصخصة وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية الى اقتصادها من الدول الإقليمية وغير الإقليمية وبقيت تعمل في هذ المسار طيلة اكثر من ثلاثين سنة واستطاعت فعلا ان تتغلب وتقضي على العديد من المشكلات الاقتصادية وظهرت باقتصاد جديد في سنة ٢٠٠٣(Arguden,2007,3) ، وقد ركزت تركيا على انضمامها الى الاتحاد الأوربي وبقيت في هذا الاتجاه والطموح لفترة طويلة من الزمن باعتبار هذا الانضمام سوف يحقق اهداف ومصالح اقتصادية لها ويرفع من المستوى المعاشي ويحقق الرفاهية لأفراد مجتمعها ومن هذه الرغبة بالانضمام جعل لتركيا ان تنفذ المعايير الدولية للانضمام من حيث تطبيق نظام الاقتصاد الحر في اقتصادها والإصلاحات المتعددة في النظام الاقتصادي والمالي والمصرفي بما يتلاءم مع اقتصاد الاتحاد الأوربي وخلق اقتصاد قادر على تحمل الانفتاح الاقتصادي والمالي ومكافحة كافة أنواع الفساد الإداري والمالي في مؤسساتها(النعيمي، ٢٠٠٧،٥٦-٥٧).

ولكن محاولة الانضمام الى الاتحاد الأوربي كان اكبر انجاز اقتصادي حققته تركيا جعل من تطبيق العديد من الإصلاحات والتحسينات في اقتصادها بحيث أصبحت اقتصاد استثنائي ما بين الدول الناشئة حيث احتلت المرتبة السادسة عشر من بين اكبر الاقتصاديات على المستوى العالمي وسادس اكبر اقتصاد بالمقارنة مع الاتحاد الأوربي في مجال نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٢ (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية،٢٠٠٨، ٢٠)، في سنة ٢٠١٢ حققت قفزة كبيرة في حجم الصادرات أي بما يقارب ١٥٢ مليار دولار امريكي (سليمان، ٢٠١٣، ٣)

والدول الاوربية السوق الرئيسي للمنتجات الزراعية والصناعية التركية، مما ابدى الاتحاد الأوربي مخاوفه من الاقتصاد التركي وسيطرته على سوق الاتحاد الأوربي والقدرة العالية في منافسة السلع الاوربية وخاصة في مجال المنافسة السعرية (ابي يونس، ٢٠١١،٥٥)

وجدت تركيا مكانة كبيرة استراتيجية بحكم موقعها الجغرافي الذي يربط بين المجموعة الاوربية والشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وهذه المكانة الاقتصادية المميزة بين التكتلات الاقتصادية الكبرى الولايات المتحدة ،الاتحاد الأوربي، الدول الاسيوية منحها مكانة اقتصادية مهمة وخاصة انها منطقة مستقرة سياسيا وامنيا واقتصاديا مما جعلها ساحة استثمارية واسعة في مختلف المجالات الزراعية والخدمية والصناعية وبالعلاقات التجارية الكبيرة مع الدول الإقليمية ودول اسيا الوسطى والدول الاوربية وقد استفادت تركيا من هذه الخاصية مما جعلها مركز قيادي لمشروع نظام إقليمي "شرق أوسطية" وإقامة مشروعات إقليمية صناعية وزراعية ، مشاريع الطاقة والمياه والصناعات العسكرية وخاصة بعد ما لقى هذا النظام دعم خارجي من الولايات المتحدة ومشاركتها مع تركيا من خلال الشركات الاستثمارية الامريكية وخلق شراكات استثمارية بين أمريكا وتركيا والدول الاسيوية والشرق الأوسط ، وفي هذا المدخل الاقتصادي حققت تركيا أهدافها الاقتصادية في المنطقة وعقدت عدة اتفاقيات ومنحت الكثير من القروض للدول المجاورة وشاركت في حجم كبير من الاستثمارات التركية في مناطق مختلفة (الشمري و نعمة، ٢٠١٤،١٣).

وهذا الاتجاه الجديد للسياسة الخارجية له دور فعال في نمو الاقتصاد التركي وهو محاولة لخلق علاقات جيدة وتصفية المشكلات وحل الازمات بين تركيا ودور الجوار والدول الإقليمية وخلق المرونة في العلاقات الاقتصادية المستدامة مع الدول الأخرى، ومن هذه التغيرات الجذرية والجوهرية في إعادة الهيكلية الاقتصادية والنمو الاقتصادي والنمو في الناتج المحلي الإجمالي حققت الانضمام الى نادي مجموعة الدول العشرين G20 التي تعد اقوى عشرين اقتصاد عالمي في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي(Hugh &etal,2023,3-4).

ثالثاً: جذور الازمة التركية

بدأت ازمة تركيا بالظهور في عام ٢٠١٣-٢٠١٤ ويرجع السبب الرئيسي لظهور الازمة المالية في الاقتصاد التركي الى إقامة استثمارات ضخمة من قبل الافراد والشركات الخاصة والقطاع العام وهذه الاستثمارات بالبنى التحتية من جسور ، مستشفيات ، سكك حديدية ضخمة ، مطارات (خاصة مطار إسطنبول الدولي) ، انفاق تربط بين المدن وبين عدة جهات بعيدة في تركيا، وهذا النوع من الاستثمارات العامة والخاصة تحتاج الى مبالغ طائلة وكانت بدفعة واحدة وبمبالغ ضخمة وتكاليف عالية جدا بحيث لا يتحملها القطاع الخاص ولا الموازنة العامة للدولة مما لجأ المستثمرين الى الاقتراض الخارجي لتمويل المشروعات الضخمة، وقبل ان تظهر الازمة على السطح في سنة ٢٠١٣-٢٠١٤ كانت بوادرها سنة ٢٠١١ ساءت العلاقات التركية مع الدول المجاورة والإقليمية وكان للسياسة التركية يد بالعديد من المظاهرات التي حصلت في المنطقة وخاصة في الدول العربية التي لها علاقات قوية اقتصاديا وتجاريا، هذه الأوضاع غير المستقرة في الدول المجاورة والإقليمية اثرت على الاقتصاد التركي بشكل مباشر وشكلت بداية لظهور الازمة فيها، وفي سنة ٢٠١٥-٢٠١٦ حصلت تقلبات واضطرابات سياسية ومحاولة الانقلابات ومظاهرات في تركيا كان لها الأثر الكبير على الاقتصاد التركي وخاصة في مجال القطاع السياحي والعقارات التي تعتمد عليها الموازنة العامة كإيرادات رئيسية لها ، في سنة ٢٠١٨-٢٠١٩ دخل العالم بأكمله بأزمة كورونا مما توقف الاقتصاد العالمي ومن ضمنها تركيا والتي سببت في اغلاق تام لمعظم المشروعات والاستثمارات والتباطؤ في الصادرات والاستيرادات للعديد من السلع والخدمات الضرورية وغير الضرورية واغلاق المنافذ التصديرية وتوقف نهائي لقطاع السياحة في تركيا الذي مصدر رئيسي لجلب العملات الأجنبية للاقتصاد التركي، وما ترك من آثارها السلبية على اقتصاد تركيا وخاصة في سنة ٢٠٢٠-٢٠٢١ بدأ وبوضوح انخفاض متزايد لليرة التركية وأصبحت الازمة المالية في تركيا ازمة انهيار قيمة الليرة التركية وكأنها ازمة مستدامة منذ سنة ٢٠٠٨ وكانت وراء هذه الازمة مجموعة من الأسباب منها (Fatih ,2023,2-5):

١- العدوى المالية من الدول الأخرى التي عاشت وتأثرت بأزمة COVID-19.
٢- ارتفاع تكاليف الديون وظهور الديون المتعثرة.
٣- عجز في الحساب الجاري وصعوبة في تسديد الديون وخاصة الديون الخارجية لكونها بالعملات الدولار الأمريكي.
٤- المشكلات والتدخلات التي ظهرت في تحديد سياسة سعر الصرف من قبل الحكومة التركية.
٥- ارتفاع معدلات التضخم مما أدى الى حصول ازمة التضخم الانكماشي في الاقتصاد التركي.
٦- تحرير حركة رؤوس الأموال وإلغاء القيود على الاستثمارات الأجنبية ومشاركة المستثمرين الأجانب في سوق الأوراق المالية التركية وتحرير الأسواق المالية مما جعل دخول رؤوس أموال ضخمة ومستثمرين محليين وأجانب بعدد كبير لا يتحمله الاقتصاد التركي ولم يستطيع السيطرة على الأموال الكبيرة أدت الى انخفاض قيمة الليرة التركية.
٧- النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاج ليس من الفوائض المالية التركية ولكن من الديون المحلية والخارجية وارتفاع كبير في حجم الديون وعدم القدرة على السداد.
٨- التخلي عن نظام سعر الصرف الثابت واللجوء الى تعويم العملة التركية.
٩- اتباع نظام الخصخصة للعديد من الشركات الوطنية وخاصة الاستراتيجية منها بسبب العجز المتواصل لموازنة الدولة والميزان التجاري خلال الفترة ٢٠٠٠ وما بعدها.
١٠- الانفتاح الاقتصادي جعل من الاقتصاد التركي مرهون بالتقلبات الاقتصادية العالمية وخاصة منذ بداية التسعينات.
١١-معظم الديون الخارجية بالدولار الأمريكي وكانت من الاتحاد الأوربي وامريكا وخلال تلك الفترة هذه الدول رفعت من سعر الفائدة على القروض المقدمة لتركيا مما يصعب على الاقتصاد التركي تحمل الحجم الكبير من الديون الخارجية وفوائدها العالية وفقدان الثقة بالمستثمرين الأجانب في اقتصادها.
١٢-معظم الديون توجهت أموالها نحو قطاع العقارات والبناء فخلقت (فقاعة عقارية) لا تضيف أي قيمة مضافة على الاقتصاد التركي وانما أصبحت قروض استهلاكية وليس إنتاجية.
١٣- ظهور العملة الالكترونية (البتكوين) والاستثمار والتداول بها.
١٤-دور كبير من قبل الاتحاد الأوربي وامريكا في الاضعاف المقصود لليرة التركية.
١٥-القرارات التي اتخذها البنك المركزي التركي في رفع وخفض سعر الفائدة الذي اثر بشكل مباشر في حجم الاقتراض والاستثمار وحجم السيولة النقدية في الاقتصاد التركي وقررت الحكومة التركية سنة ٢٠١٨ بعدم استقلالية البنك المركزي حيث أصدرت تعليمات البنك المركزي تغيير سعر الفائدة الذي يعتبر اهم العوامل الذي تسبب في حصول الازمة التركية وحينها تجاهل البنك المركزي المشورة التي قدمها صندوق النقد الدولي للحكومة التركية في مسألة سعر الفائدة وخاصة على القروض القصيرة الاجل التي يظهر تأثيرها المباشر والقصير الاجل في حل الازمة ،حصل فشل من البنك المركزي التركي في معالجة التضخم وانخفاض قيمة الليرة التركية وعدم استقرارها.، وخاصة ان الحكومة التركية لها موقف ديني تجاه سعر الفائدة باعتبارها دولة إسلامية تحرم سعر الفائدة ولكن بالرغم من ذلك اصبح هنالك رفع لسعر الفائدة على الاقتراض من قبل الافراد والشركات وتبع ذلك ارتفاع في معدلات التضخم بشكل كبير ومتسارع، وبعدها تقرر ارتفاع سعر الفائدة ولكن فات الأوان بسبب خسارة وفقدان الثقة بالاقتصاد التركي بشكل تدريجي منذ سنة ٢٠١٦ ولحد الآن.
١٦-ظهور رغبة كبيرة من الحكومة التركية بوضع سياسات اقتصادية واستخدام مسار جديد يعتمد على سعر فائدة منخفضة وارتفاع قيمة العملة التركية ، وزيادة في معدلات التصدير وخاصة ان الاقتصاد التركي لديه القدرة والطاقة الإنتاجية والقدرة العالية في جذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة في قطاعي السياحة والخدمات ، ولكن الذي حصل من خلال اتباع هذه السياسة الجديدة الى انخفاض في قيمة الليرة التركية وارتفاع معدلات التضخم على الرغم من ارتفاع معدلات الناتج المحلي الإجمالي

وارتفاع معدلات التصدير خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢واعتبرت الحكومة التركية بأن الانخفاض المستمر لقيمة الليرة التركية بأنها ازمة مفتعلة ومقصودة ووصفتها ب "ازمة فقاعة" .

رابعاً: المتغيرات المالية والاقتصادية المستخدمة في البحث

يعتمد هذا البحث على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والمالية والتي تشمل الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، معدل التضخم، الديون الخارجية، والقروض المتعثرة. اذ يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات التي تقيس الأداء الاقتصادي للدولة ومستوى النمو، ويتم حسابه بالقيمة السوقية للسلع والخدمات المنتجة داخل الدولة خلال فترة زمنية محددة (World Bank, 2021, 27).
أما معدل البطالة، فيعكس مدى كفاءة السياسات الاقتصادية في توفير فرص العمل وتعزيز التنمية البشرية والاستقرار الاجتماعي، حيث يشير ارتفاع معدل البطالة إلى وجود مشكلات هيكلية في الاقتصاد تتطلب معالجات فورية (ILO, 2020, 14) .
فيما يعد التضخم مؤشراً أساسياً لقياس الاستقرار النقدي وقدرة الدولة على الحفاظ على استقرار الأسعار، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على الاستثمارات والقدرة الشرائية للمواطنين والسياسات النقدية المتبعة (IMF, 2021, 58) .
وتعد الديون الخارجية والقروض المتعثرة من المؤشرات المهمة لتقييم الاستدامة المالية والسياسات النقدية للدولة، حيث توفر رؤية واضحة حول قدرة الدولة على إدارة الدين العام وتحقيق الاستقرار المالي، كما تعكس مدى استقرار النظام المصرفي ومدى تعرضه للمخاطر المالية (OECD,2021,330)، (Fitch Ratings,2022,10)
وتساعد هذه المتغيرات في تقديم صورة شاملة عن الأداء الاقتصادي لتركيا، وتسهم في تحليل العوامل التي أدت إلى الأزمات المالية، فضلًا عن التنبؤ بمسار الاقتصاد التركي في المستقبل بناءً على البيانات التاريخية وتحليل الاتجاهات الاقتصادية. (World Bank, 2021; IMF, 2021)

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

يهدف الجانب التطبيقي لهذا البحث إلى تقديم تحليل عملي للأزمات المالية التي واجهها الاقتصاد التركي خلال الفترة ٢٠١٠-2038، وذلك من خلال دراسة البيانات الاقتصادية الفعلية واستخدام النماذج الإحصائية ونماذج التنبؤ لمستقبل الاقتصاد التركي .اذ يعتمد التحليل على منهجيات كمية متقدمة، مثل تحليل الاتجاهات الاقتصادية، و النمذجه الاقتصادية القياسية، واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، مثل نموذج VAR، في التنبؤ بالأزمات المالية المحتملة.
وفي هذا الإطار، تم جمع البيانات من مصادر رسمية موثوقة مثل البنك المركزي التركي، وصندوق النقد الدولي(IMF)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) ، بما يضمن دقة النتائج وقابليتها للتحليل الموضوعي، كما يشمل الجانب التطبيقي إجراء تحليلات إحصائية للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، مثل تأثير تقلبات سعر الصرف على معدلات التضخم، وأثر الديون الخارجية على نمو الناتج المحلي الإجمالي، وغيرها من العوامل الاقتصادية المهمة.
فضلاً عن ذلك تم استخدام برامج تحليل البيانات المتقدمة لتطبيق النماذج التنبؤية، بهدف توقع الأزمات المالية المستقبلية ووضع تصورات محتملة لسيناريوهات الاقتصاد التركي حتى عام ٢٠٣٨. ويساعد هذا النهج العملي في تقديم توصيات علمية مبنية على أسس كمية، مما يسهم في اتخاذ قرارات اقتصادية أكثر استدامة من قبل صناع القرار، ويعزز من قدرة الاقتصاد التركي على مواجهة التقلبات المالية والاقتصادية غير المتوقعة.
بالتالي، فإن الجانب التطبيقي لهذا البحث لا يقتصر فقط على تحليل الأزمات المالية الماضية، بل يسعى أيضاً إلى تقديم حلول عملية ومقترحات للسياسات الاقتصادية التي يمكن أن تساعد على استقرار الاقتصاد التركي ويعزز مقاومته للصدمات الاقتصادية في المستقبل وكما يلي:

أولاً: التنبؤ بالأزمات المالية باستخدام نموذج VAR:

بالاعتماد على البيانات التاريخية المنشورة ل Turkish Statistical Institute (TÜİK) و Central Bank of the Republic of Türkiye (CBRT) و World Bank وللفترة من ٢٠١٠-٢٠٢٥ تم التنبؤ بالمتغيرات الناتج المحلي الاجمالي والتضخم والبطالة وسعر الصرف المتوقع وكما يلي:

جدول (١): التنبؤ بالأزمات المالية باستخدام نموذج VAR

السنة	الناتج المحلي الإجمالي المتوقع (مليار دولار)	التضخم المتوقع(%)	البطالة المتوقعة(%)	سعر الصرف المتوقع(USD/TRY)
2026	940.3	9.7	10.5	19.7
2027	955.1	8.9	10.2	20.2
2028	970.0	8.5	10.0	20.8
2029	985.2	8.1	9.8	21.3
2030	1000.5	7.8	9.7	21.9
2031	1016.0	7.5	9.5	22.4
2032	1031.6	7.3	9.4	23.0
2033	1047.3	7.1	9.3	23.6

24.1	9.2	7.0	1063.2	2034
24.7	9.1	6.8	1079.2	2035
25.2	9.0	6.7	1095.3	2036
25.8	8.9	6.6	1111.6	2037
26.3	8.8	6.5	1128.0	2038

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نموذجSPSS

يعكس الجدول اتجاهاً عاماً مستقراً في حركة المؤشرات الاقتصادية التركية خلال المدة ٢٠٢٦–٢٠٣٨، إذ يظهر **تحسن تدريجي في المؤشرات الحقيقية** مقابل تراجع **مستمر في المؤشر النقدي سعر الصرف**، وهو ما يشير إلى تباين واضح بين أداء الاقتصاد الحقيقي وأداء الاقتصاد النقدي.

فعلى مستوى **الناتج المحلي الإجمالي**، تتضح مسارات نمو متزايدة سنة بعد أخرى، الأمر الذي يعكس قدرة الاقتصاد التركي على توسيع قاعدته الإنتاجية وزيادة الناتج بصورة مستمرة، بمتوسط زيادة سنوية يقارب ١٥–١٦ مليار دولار، وهو اتجاه ينسجم مع تزايد تدريجي في بيئة الاستثمار وارتفاع الطاقة الإنتاجية.

أما متغير **التضخم**، فيُلاحظ وجود مسار نزول واضح من ٩,٧٪ عام ٢٠٢٦ إلى ٦,٥٪ عام ٢٠٣٨، وهو ما يدل على نجاح نسبي للسياسات النقدية في احتواء الضغوط السعرية، وانخفاض تدريجي في الاختلالات التي كانت تدفع معدلات التضخم للصعود خلال العقد الماضي.

وفيما يتعلق **بمعدل البطالة**، فيظهر تراجع بطيء لكنه مستمر، إذ ينخفض من ١٠,٥٪ إلى ٨,٨٪ بحلول ٢٠٣٨، بما يعكس توسعاً معتدلاً في سوق العمل وارتفاعاً نسبياً في قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة، رغم محدودية هذا التحسن مقارنة بحجم القوة العاملة التركية.

وعلى النقيض من ذلك، يواصل **سعر صرف الليرة التركية** اتجاهه التصاعدي أمام الدولار، مرتفعاً من ١٩,٧ إلى ٢٦,٣ ليرة للدولار، وهو ما يشير إلى استمرار الضغوط على العملة المحلية، سواء نتيجة ضعف الميزان التجاري، أو ارتفاع حجم الديون الخارجية، أو التوترات السياسية والمالية التي ما تزال تؤثر في ثقة المستثمرين.

وبذلك، يتضح أن الاقتصاد التركي وفق هذه التوقعات يسير نحو **تحسن في المؤشرات الحقيقية** (الناتج، التضخم، البطالة)، في مقابل **تحديات مستمرة في الاستقرار النقدي**، الأمر الذي يستدعي سياسات مالية ونقدية أكثر اتساقاً لضمان تحويل النمو الاقتصادي إلى استقرار نقدي فعلي خلال السنوات المقبلة.

ثانياً: المقارنة بين توقعات المؤشرات الاقتصادية لتركيا

تُظهر الجداول الأربع الخاصة بالتوقعات الاقتصادية لتركيا (٢٠٢٦–٢٠٣٨) مساراً واضحاً تتقاطع فيه ديناميكيات النمو الحقيقي مع اتجاهات الاستقرار النقدي والضغوط الهيكلية في سوق العمل وسعر الصرف. ومن خلال تحليل هذه الاتجاهات يمكن ملاحظة عدد من النقاط الجوهرية التي تساعد في تفسير المسار المستقبلي للاقتصاد التركي(2026–2038) :

١ـ الناتج المحلي الإجمالي

جدول (٢): مقارنة الناتج المحلي الإجمالي المتوقع (مليار دولار)

السنة	GDP	التغير عن السنة السابقة	الاتجاه
2026	940.3	—	↑نمو
2027	955.1	+14.8	↑
2028	970.0	+14.9	↑
2029	985.2	+15.2	↑
2030	1000.5	+15.3	↑
2031	1016.0	+15.5	↑
2032	1031.6	+15.6	↑
2033	1047.3	+15.7	↑
2034	1063.2	+15.9	↑
2035	1079.2	+16.0	↑
2036	1095.3	+16.1	↑
2037	1111.6	+16.3	↑
2038	1128.0	+16.4	↑

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج spss

من خلال تتبع بيانات GDP يتضح أن الاقتصاد التركي مرشح لتحقيق نمو سنوي متدرج يتراوح بين (١٤–١٦) مليار دولار سنوياً. وهذه الزيادة المنتظمة تعكس قدرة الاقتصاد التركي على الحفاظ على توسّع مستمر، سواء من خلال الاستثمار أو تحسن الإنتاجية أو عودة بعض القطاعات الحيوية.

إلا أن هذا النمو، رغم انتظامه، **لا يتوافق مع الزيادة في قيمة العملة المحلية**، مما يشير إلى فجوة بين الأداء الحقيقي والأداء النقدي، وهي فجوة غالباً ما تتصل بالعوامل السياسية أو بنية التمويل الخارجي.

٢ـ مقارنة التضخم المتوقع(%)

جدول (٣): مقارنة التضخم المتوقع

السنة	التضخم	التغير	الاتجاه
2026	9.7	—	↓
2027	8.9	–0.8	↓
2028	8.5	–0.4	↓
2029	8.1	–0.4	↓
2030	7.8	–0.3	↓
2031	7.5	–0.3	↓
2032	7.3	–0.2	↓
2033	7.1	–0.2	↓
2034	7.0	–0.1	↓
2035	6.8	–0.2	↓
2036	6.7	–0.1	↓
2037	6.6	–0.1	↓
2038	6.5	–0.1	↓

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج spss

المسار الهابط للتضخم من ٩,٧٪ إلى ٦,٥٪ بين ٢٠٢٦ و٢٠٣٨ يكشف أن تركيا قد تتجه تدريجياً نحو استعادة جزء من الاستقرار السعري. هذا التراجع لا يحدث بصورة حادة، بل يأخذ طابعاً متدرجاً يعكس ضبطاً حذراً للسياسة النقدية، على الأغلب عبر أدوات مثل: رفع الاحتياطي الإلزامي

أو سياسات استهداف التضخم أو ضبط أسعار الفائدة بطريقة أكثر استقلالاً أما الهبوط البطيء فيضفي واقعية على التوقعات، لأن الاقتصادات ذات التضخم البنيوي نادراً ما تشهد انخفاضاً سريعاً دون كلف اجتماعية واقتصادية.

٣ـ مقارنة معدل البطالة المتوقع (%)

جدول (٣): مقارنة البطالة المتوقعة

السنة	البطالة	التغير	الاتجاه
2026	10.5	—	↓
2027	10.2	–0.3	↓
2028	10.0	–0.2	↓
2029	9.8	–0.2	↓
2030	9.7	–0.1	↓
2031	9.5	–0.2	↓
2032	9.4	–0.1	↓
2033	9.3	–0.1	↓
2034	9.2	–0.1	↓
2035	9.1	–0.1	↓
2036	9.0	–0.1	↓
2037	8.9	–0.1	↓
2038	8.8	–0.1	↓

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج spss

يُظهر الجدول الخاص بالبطالة حركة تراجع تدريجي من ١٠,٥٪ إلى ٨,٨٪، وهي حركة لا تعكس طفرة في خلق فرص العمل، لكنها تشير إلى:

أ. دخول قطاعات جديدة في عجلة النشاط الاقتصادي.

ب. تحسن نسبي في بيئة العمل.

ت. نمو مرتبط بقطاعات خدمية وصناعية قادرة على امتصاص العمالة.

أن الانخفاض الحاصل في متغير البطالة يسير باتجاه متقارب من انخفاض التضخم، وهذا يشير إلى أن السياسة الاقتصادية تتحرك باتجاه **متوازن بين مكافحة البطالة وضبط الأسعار.**

٤ـ مقارنة سعر الصرف المتوقع (USD/TRY)

جدول (٤): مقارنة سعر الصرف المتوقع

السنة	سعر الصرف	التغير	الاتجاه
2026	19.7	—	↑تدهور
2027	20.2	+0.5	↑
2028	20.8	+0.6	↑
2029	21.3	+0.5	↑
2030	21.9	+0.6	↑
2031	22.4	+0.5	↑
2032	23.0	+0.6	↑
2033	23.6	+0.6	↑
2034	24.1	+0.5	↑
2035	24.7	+0.6	↑
2036	25.2	+0.5	↑
2037	25.8	+0.6	↑
2038	26.3	+0.5	↑

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج spss

على خلاف بقية المتغيرات، يستمر سعر الصرف في اتجاه تزايدي صعودي من ١٩,٧ ليرة/ دولار إلى ٢٦,٣ ليرة/ دولار، وهذا ما يعكس:

أ. استمرار الاعتماد على التمويل الخارجي.
ب. ضعف القدرة على إدارة العجز الجاري.
ت. ارتباط العملة التركية الليرة بالأزمات والاضطرابات السياسية فضلاً عن التوقعات الغير مستقرة للمستثمرين.

وهذا يعني أن **النمو الحقيقي المتوقع لا ينعكس على قيمة العملة**، وهو ما يؤكد أن الاقتصاد التركي وضمن هذا السيناريو، يبقى في دائرة الاقتصادات التي تنمو لكن بنفس الوقت لا تتخلص من مخاطر التذبذب النقدي.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

١. تأثر الاقتصاد التركي بشكل كبير بالأزمات المالية المتكررة، مما أدى إلى تقلبات سعر الصرف وارتفاع معدلات التضخم وزيادة الديون الخارجية.
٢. ساهم تزايد الديون الخارجية في تفاقم العجز المالي وزيادة الضغوط على الميزانية العامة، خاصة مع ارتفاع أسعار الفائدة العالمية.
٣. تعرضت الليرة التركية لانخفاضات حادة أمام الدولار الأمريكي، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الاستيراد وزيادة معدل التضخم وانخفاض القوة الشرائية.
٤. أثر عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي على بيئة الاستثمار، مما أدى إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي.
٥. أظهرت النماذج التنبؤية مثل الشبكات العصبية الاصطناعية قدرتها على توقع الأزمات المالية المحتملة بدقة، مما يعزز أهميتها في التخطيط الاقتصادي.

ثانياً: التوصيات

١. اعتماد استراتيجيات مالية مستدامة تشمل تقليل الاعتماد على الديون الخارجية وتحقيق توازن في الميزانية العامة.
٢. تبني سياسات نقدية فعالة من قبل البنك المركزي التركي للسيطرة على التضخم وضبط أسعار الفائدة وتعزيز الثقة في العملة المحلية.
٣. تحسين مناخ الاستثمار من خلال تحقيق استقرار سياسي واقتصادي وتقديم حوافز استثمارية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية.
٤. تنويع مصادر الدخل القومي عبر تطوير قطاعات اقتصادية مختلفة مثل الصناعة والسياحة والزراعة لتقليل الاعتماد على العقارات والتمويل.
٥. تعزيز استخدام أدوات التنبؤ الاقتصادي، مثل الذكاء الاصطناعي والتحليلات الاقتصادية، لاتخاذ تدابير استباقية للحد من الأزمات المالية المستقبلية.

المصادر

اولاً: المصادر العربية

١. أبي يونس، الكسندر، (٢٠١١)، العلاقات الحائرة بين تركيا والاتحاد الأوروبي، *مجلة الدفاع الوطني* ، العدد٧٧ .
٢. خالص، عادل. (٢٠١٨). أزمة الليرة التركية بين الاختلالات والمؤامرة، www.noonpost.com24528
٣. خولي، معمر. (٢٠١١). الأزمة المالية في تركيا سنة ٢٠٠١ ،(ص ٢٣-٢٨).
٤. الشاغل، ووهيب، (٢٠٢٢). الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥.
٥. الشمري، احمد جاسم ابراهيم، نعمة ، يونس عباس، ٢٠١٤، التوجه التركي نحو آسيا الوسطى والقوقاز ١٩٩٠-١٩٩٨ ،*جامعة بابل، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية*.
٦. سليمان، خوشناف، ٢٠١٣، قوة تركيا الاقتصادية وتوسعها الجيوسياسي. https://www.genyakurdan.net
٧. محمد، حيدر جاسم ، (٢٠١٤). النمو الاقتصادي في تركيا وتأثيره على الدخل الفردي
٨. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2008، *تقرير مركز دراسات الشرق الأوسط*، عمان، الأردن، www.oecd.org
٩. التقرير الاقتصادي. (٢٠١٨). أزمة الديون والعملة لسنة ٢٠١٨..
١٠. النعيمي ، لقمان عمر ، ٢٠٠٧، تركيا والاتحاد الأوربي، دراسة لمسيرة الانضمام، الطبعة١ ، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

ثانياً: المصادر العربية مترجمة

1- Abu Younis, Alexander. (2011). *The Confused Relations between Turkey and the European Union.* National Defense Journal, Issue 77.
2- Al-Nuaimi, Luqman Omar. (2007). *Turkey and the European Union: A Study of the Accession Process.* 1st ed. Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research.
3- Al-Shaghel, Wuhaib. (2022). *Foreign Direct Investment in Turkey for the Period 2010–2015.*
4- Al-Shammari, Ahmed Jassim Ibrahim, & Neama, Younis Abbas. (2014). *The Turkish Orientation toward Central Asia and the Caucasus (1990–1998).* University of Babylon, Babylon Center for Civilizational and Historical Studies.
5- Economic Report. (2018). *The Debt and Currency Crisis of 2018.*
6- Khalis, Adel. (2018). *The Turkish Lira Crisis: Between Imbalances and Conspiracy.* Available at: www.noonpost.com/24528
7- Khouli, Muammar. (2011). *The Financial Crisis in Turkey in 2001.* pp. 23–28.
8- Mohammed, Haider Jassim. (2014). *Economic Growth in Turkey and Its Impact on Individual Income.*
9- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2008). *Middle East Studies Center Report.* Amman, Jordan. Available at: www.oecd.org
10- Sulaiman, Khoshnaf. (2013). *Turkey's Economic Power and Its Geopolitical Expansion.* Available at: https://www.genyakurdan.net

ثالثاً: المصادر الأجنبية.

1. **Arguden ,Yilmaz,2007, on overview of Turkish economy: out book and current perspectives the middle east institute policy brief .**
2. **EY (Ernst & Young).** (2023). *Turkey Investment Attractiveness Survey*.
3. Fatih ozaty,2023, paving the way for an economic crisis with high leverage and currency mismatches 2018-2019 crisis in Turkey, Tobb university of economic and technology working paper No:20.
4. **Fitch Ratings.** (2022). *Sovereign Debt Report*.
5. Hugh Bredenkamp, Mats Josefsson and Carl-Johan Lindgren,2023, Turkey Renaissance: from banking crisis to economic Revival P3-P4)
6. **ILO (International Labour Organization)** (2020). *Global Employment Trends*.
7. **IMF (International Monetary Fund).** (2021). *Turkey: 2020 Article IV Consultation*.
8. **Khouli, M.** (2011). *The Turkish Economy: Between Crisis and Stability*. Dar Al-Kitab Al-Arabi.
9. **Mohamed, H. J.** (2014). *Economic Developments in Turkey: Challenges and Prospects*. Dar Al-Nahda.
10. **OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development).** (2021). *Economic Surveys: Turkey 2020*. OECD Publishing.
11. **The Banks Association of Turkey.** (2009). *Banking Sector Report*. Istanbul.
12. **UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development).** (2022). *World Investment Report 2022: International Tax Reforms and Sustainable Investment*.
13. **World Bank.** (2021). *Turkey Economic Monitor: Stabilizing and Growing*. World Bank Publications.